الشفافية والمساءلة والشمولية عند اللجوء إلى التمويل في حالات الطوارئ فيما يخص جائحة كوفيد-١٩

عدم إغفال أحد

عدم إغفال أحد

عندما وقّعت ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وثيقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد قدمت تلك الدول وعدًا بضمان «عدم إغفال أحد»، ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨أ، «يتم إغفال شعوب عندما تنعدم لديها الخيارات والقدرات التي تُمكّن الآخرين من المشاركة في التنمية البشرية أو الاستفادة منها». وغالبًا ما يكون انعدام المساواة في نطاق الدول تاريخيًا وهيكليًا، في ظل وجود هويات وخصائص متقاطعة، مثل النوع أو العرق أو الإعاقة (يُرجى الاطلاع على القائمة الأكثر شمولًا هنا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨ب)، الأمر الذي ترك بعض المجموعات والأفراد مُهمشين أو معرضين للتمييز ضدهم. يُمكن إدراك هذا المفهوم حول العالم بأنه بمثابة الفجوة المتسعة بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المنخفض. وفي ظل كوفيد-١٩ تحديدًا، حظيت الدول الغنية بفرص أكبر للحصول على اللقاحات مقارنة بالدول الفقيرة، ومن ثم يُتوقع تعافيها بسرعة من هذه الجائحة (جورجيفا ٢٠٢١).

ويُعد هذا الأمر أكثر أهمية من ذي قبل؛ حيث تُشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التنمية البشرية العالمية قد انخفضت، للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، نتيجة لكوفيد-١٩، مما عرّض المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدون تاريخ).

> «يتم إغفال شعوب عندما تنعدم لديها الخيارات والقدرات التي تُمكّن الآخرين من المشاركة في التنمية البشرية أو الاستفادة منها»

كوفيد-١٩ وفجوة عدم المساواة

أعاقت جائحة كوفيد-١٩ مكافحة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جانبين مثيرين للقلق: فقد أثارت مشاكل جديدة في مكافحة عدم المساواة، كما أظهرت مشاكل موجودة بالفعل.

- على الصعيد العالمي، تسببت هذه الجائحة في تعريض وظائف النساء للخطر بنسبة ١٩٪ أكثر من وظائف الرجال نتيجة للتمثيل الزائد للمرأة في الصناعات الأكثر تضررًا بالجائحة، مثل الخدمات الغذائية والإقامة (وود ٢٠٢٠). في فترة ما قبل الجائحة، كان المعدل العالمي لمشاركة المرأة في العمل والبالغ (٤٩٪) أقل بكثير من معدل مشاركة الرجال الذي كان يبلغ (٧٥٪) (منظمة العمل الدولية ٢٠١٧/ ٢٠١٨).
- توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنّ المهاجرين – وهم فئات محرومة بالفعل – تبلغ نسبة تعرضهم للإصابة بكوفيد-١٩ ضِعف النسبة الخاصة بالسكان الأصليين، وقد عانوا أيضاً من نتائج أسوأ في سوق العمل طوال مدة الجائحة لأنهم وبشكل عام يعانون من ظروف عمل أقل استقرارًا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٠أ).
- الأشخاص ذوو الإعاقة ليسوا فقط أكثر عرضة للإصابة والوفاة بسبب كوفيد-١٩، بل هم أيضًا أكثر عرضة لفقدان وظائفهم نتيجة لهذه الجائحة، وتتفاقم مسألة عدم المساواة نظرًا لأنّ ٢٨٪ فقط من الأشخاص ذوي الإعاقات الكبيرة يحصلون على استحقاقات الإعاقة (الأمم المتحدة ٢٠٢٠).

امتدت تأثيرات هذه الجائحة إلى شرائح مختلفة من جميع الفئات السكانية – مما زاد من التأثير السلبي على أولئك الذين يعيشون بالفعل في المجتمعات المحرومة أو المُهمشة. ومن دون تركيز متجدد على هذه المجموعات، ستستمر تأثيرات الجائحة لفترة أطول، وستجعل مهمة التعافي الاقتصادي الكامل غير متكافئة ومحدودة، وهذا هو المجال الذي يمكن فيه للمهام الرقابية التي تتسم بالشفافية والمساءلة والشمولية أن تكون نافعة.

الإنفاق في حالات الطوارئ، واللقاحات وأوجه عدم المساواة التي تم التغاضي عنها

منذ بداية الجائحة، أنفقت الحكومات مبالغ غير مسبوقة من المال العام على معالجة العواقب الصحية والاقتصادية لكوفيد-١٩. وتوصل صندوق النقد الدولي إلى أنه بدءًا من يناير ٢٠٢١، بلغ الدعم المالي العالمي نتيجة هذه الجائحة حوالي ١٤ تريليون دولارًا أمريكيًا (صندوق النقد الدولي ٢٠٢١). وقد خُصص الكثير من هذا الإنفاق بطرق لم تأخذ في الحسبان كلًا من عدم المساواة القائم في الاقتصادات الوطنية وعدم المساواة المحدد اللذين تفاقما بسبب هذه الجائحة. لذا، غالبًا ما تم إغفال المجتمعات المُهمشة التي تعيش بالفعل في أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية بسبب تدخلات السياسة العامة التي لا تراعي عدم المساواة.

يصعب على صناع السياسة معرفة أين يكمن الجزء الأكبر من عدم المساواة وأين يجب استهداف حِزَم المساعدة، وذلك دون وجود بيانات كافية مصنفة على أسس محددة، مثل النوع والعمر والعرق والدخل. بالإضافة إلى ذلك، أدت طبيعة الجائحة إلى سرعة إنفاق الأموال، وتعرض المسؤولون الرسميون لضغوط هائلة. ونتيجة لذلك، ربما لم تُستخدم البيانات الحالية ذات الصلة لإرشاد القرارات، وربما لم يتم جمع بيانات جديدة وتم إغفال بعض ضمانات المساواة. وقد تم أيضًا التغاضي عن مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقًا؛ نظرًا لأنّ الحكومات كانت تستجيب للأزمة بسرعة كبيرة جدًا. ونتيجة لذلك، ربما لم يتم تخصيص مبالغ ضخمة من الأموال العامة التي أنفقت على التدابير الاجتماعية والاقتصادية مع وضع الإنصاف في الحسبان.

مع استمرار الدول ذات الدخل المرتفع في تلقيح شرائح كبيرة من سكانها بسرعة كبيرة، «لا يزال يتعين على معظم سكان الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط المراقبة والانتظار» (أخبار الأمم المتحدة ٢٠٢١). وبالتالي، فإنّ هذه الفجوة بين معدلات التلقيح في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض لن تُبقي فقط على فجوة عدم المساواة الاقتصادية بين الدول؛ حيث تتحرك الدول ذات الدخل المرتفع بشكل أسرع نحو التعافي الاقتصادي، ولكنها ستُبقي أيضًا على فجوة عدم المساواة الصحية بين الشعوب، وهو ما يُمثل حاجزًا كبيرًا أمام تحقيق عددًا من أهداف التنمية المستدامة.

إجراء مهام رقابة الالتزام وتقليل حالات عدم المساواة

نشأت ضرورة استجابة الحكومات للجائحة باتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية مهمة جنبًا إلى جنب مع ضرورة أن تضمن الأجهزة العليا للرقابة أن يتم الإنفاق العام طبقًا للقواعد واللوائح الوطنية – مع التركيز بشكل خاص على الشفافية والمساءلة والشمولية. في وقت تزداد فيه الحاجة الملحة إليه، يتعرض الإنفاق العام دائمًا لخطر الإهدار والفساد بشكل أكبر (جاسبار وآخرون ٢٠٢٠). يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورًا مهمًا في معالجة ذلك إذا تم إشراكها في وقت مبكر بما فيه الكفاية في العملية الرقابية، فبمجرد تواجدها في هذه الاستجابة، فإنها تشجع على توقع أكبر للمساءلة، حتى في حالة الطوارئ.

فيما يتعلق بمهام رقابة الالتزام التي تركز تحديدًا على عدم إغفال أحد، يجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى فهم:

- ما إذا كان إطار الالتزام المعني يراعي ويحقق بشكل كافٍ لمبدأ «عدم إغفال أحد»، و
- مدى تطبيق الحكومة شروط مبدأ «عدم إغفال أحد» على النحو المنصوص عليه في إطار الالتزام ذلك.

لإجراء المهام الرقابية هذه، سيتعين على الأجهزة العليا للرقابة الاعتماد على **القواعد واللوائح والسياسات والتشريعات الوطنية التي تضمن عدم إغفال أحد**. ربما تم إجراء بعض هذا الإنفاق من خلال استخدام **أطر الطوارئ**. فإذا كان الأمر كذلك، فمن الضروري فهم ما إذا كانت هذه الأطر قد وضعت أحكامًا للمساواة والإنصاف وفهم كيفية ذلك. ويمكن تيسير إجراء مهام رقابة الالتزام من خلال المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة **للوصول إلى البيانات الصحيحة** – الكمية والنوعية على حد سواء. الأهم من ذلك، يجب تصنيف البيانات وفقًا لعوامل مختلفة. يُمكن أن يساعد أيضًا **تقييم التمثيل وصانعي القرارات** بشأن الإنفاق في حالات الطوارئ على فهم مدى شمولية العملية الأولية. ومن دون تمثيل مجموعات معينة في عملية صنع القرارات ومشاركتهم فيها، من المرجح عدم مراعاة احتياجاتهم بشكل كافٍ. وبالنسبة لتوفير اللقاحات، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة التركيز على **خطط وسياسات توفير اللقاحات** للتأكد من أن مجموعات معينة قد تلقت وعدًا فقط بالحصول على اللقاحات، إلى جانب تلقيها تلك اللقاحات بعد ذلك.

الأمثلة

	أمثلة لمصادر المعلومات/ معايير الرقابة/ أدلة الرقابة	ملاءمة الرقابة على الشفافية والمساءلة والشمولية
القواعد واللوائح والسياسات والتشريعات الوطنية التي تضمن عدم إغفال أحد	قانون المساواة في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٠ دور القطاع العام في تخفيف عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية (١) يجب أن تُولي السلطة التي ينطبق عليها هذا القسم، عند اتخاذ قرارات ذات طبيعة استراتيجية حول كيفية ممارسة مهامها، العناية الواجبة لمدى الرغبة في ممارسة مهامها بطريقة تُقلل عدم المساواة في النتائج بسبب الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. ... ٤ الخصائص المحمية ... ■ السن ■ الإعاقة ■ تغيير النوع ■ الزواج والشراكة المدنية ■ الحمل والأمومة ■ العرق ■ الدين أو المعتقد ■ الجنس ■ التوجه الجنسي	ينص قانون المساواة في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٠ بوضوح، والتشريعات المماثلة الموجودة في العديد من الدول الأخرى، على الكيفية التي بها يجب على سلطات القطاع العام ومؤسساته أن تتصرف بطريقة لا تنم على التمييز ضد مجموعات معينة. غالبًا ما يتم النص صراحة في التشريع على هذه المجموعات التي يحميها هذا القانون. يمكن للأجهزة العليا للرقابة مراجعة أحكام الشمولية لأطر الالتزام المحددة للتحقق من مدى امتثالها للإطار الوطني الشامل.
أطر الطوارئ	سنّت حكومة الفلبين قانون بايانيهان للشفاء كقانون واحد في يوليو ٢٠٢٠ للتصدي لكوفيد-١٩. يتضمن القانون عددًا من الأحكام للفئات الأكثر عرضة للخطر، ويهدف إلى «الحد من التأثير السلبي لكوفيد-١٩ بشأن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الفلبينيين...» في محاولة «لتسريع التعافي وتعزيز مرونة الاقتصاد الفلبيني على الرغم من التدابير القائمة على الشمولية الاقتصادية. يوفر القانون تحديدًا الدعم، على سبيل المثال، لذوي الدخل المنخفض، والنفقات الطبية للعاملين في مجال الصحة والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.	يمكن استخدام السياسات والتشريعات المتعلقة بالطوارئ، مثل هذه السياسة، للرقابة على الإنفاق في ظل كوفيد-١٩ لضمان وصول هذا الدعم إلى الجهات المنصوص عليها في السياسة. يُحدد هذا القانون مبالغ محددة من المال العام مخصصة لمجموعات مختلفة، ويمكن بعد ذلك مقارنة ذلك بالنفقات الفعلية في الوقت الفعلي – لضمان الوفاء بهذه الالتزامات.

	أمثلة لمصادر المعلومات/ معايير الرقابة/ أدلة الرقابة	ملاءمة الرقابة على الشفافية والمساءلة والشمولية
الوصول إلى البيانات الصحيحة	توفر إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر لمختلف الجوانب داخل سوق العمل. على سبيل المثال، تُظهر بيانات ٢٠١٩ من كولومبيا أنّ المرأة شكّلت ٦٨٪ وشكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا أكثر من الخمس (٢٢٪)، وذلك من إجمالي عدد الأشخاص العاملين بدوام جزئي.	تعرض العاملون بدوام جزئي تحديدًا لأسوأ التأثيرات نتيجة جائحة كوفيد-١٩، لا سيما أنّهم يفتقرون غالبًا إلى الأمن الوظيفي وعادة لا يتمكنون من الوصول إلى الدعم الحكومي مثل إعانات البطالة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٠ب). سيتيح فهم الكيفية التي تُشكل بها أرقام التوظيف الوطنية للمدققين فهمًا أفضل لمعرفة من حصلوا ومن لم يحصلوا على مزايا تدابير اجتماعية واقتصادية معينة. إذا كان الدعم الوطني للتوظيف متاحًا فقط لأولئك الذين هم من المرجح تاريخيًا أن يتأهلوا للحصول على الدعم الحكومي – مثل العاملين بدوام كامل – فإن تصنيف المزيد من البيانات سيُمكن المدققين من معرفة غير الحاصلين على الدعم.
المشاركة في صنع القرار	ينص دستور تنزانيا على أن تشكل المرأة ٣٠٪ على الأقل من الجمعية الوطنية، موزعة بما يتناسب مع عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب سياسي. وهذا منصوص عليه أيضًا في قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠.	من الثابت أنّ الحكومات الأكثر تنوعًا وشمولية تضع سياسات تراعي بشكل أفضل أوجه عدم المساواة والاختلافات الموجودة في مجتمعاتنا واقتصاداتنا. على سبيل المثال، توصلت دراسة أُجريت في الهند إلى أنّ هناك نسبة ٦٢٪ من مشروعات مياه الشرب في المناطق التي توجد بها مجالس تقودها النساء أكثر من المناطق التي بها مجالس يقودها الرجال (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٢٠أ). وسيساعد فهم من الذي اتخذ القرارات بشأن الإنفاق في ظل كوفيد-١٩ الأجهزة العليا للرقابة على تقييم شمولية الاستجابة الأولية، وبالتالي كيف كان من المرجح أن تكون قرارات السياسة شاملة. وبالنسبة لمهام رقابة الالتزام، قد ترتبط هذه المتطلبات بتشريعات مثل تلك الموجودة في تنزانيا، أو بمبادئ توجيهية أخرى للسياسة الداخلية بشأن التنوع والاندماج في مؤسسات القطاع العام.
خطط توفير اللقاحات	أصدرت وزارة الصحة ورعاية الأسرة الهندية إرشادات تشغيلية بشأن لقاحات كوفيد-١٩ تغطي جميع جوانب توفير اللقاح. وتنص الخطة ذات الصلة خصيصًا على الفئات التي سيتم منحها الأولوية للحصول على اللقاحات الأولى – في هذه الحالة «العاملين في مجال الرعاية الصحية، والعاملين في الخطوط الأمامية والفئات المعرضة لخطر أكبر».	قد تراعي الرقابة على الشفافية والمساءلة والشمولية في هذا السيناريو كلًا من المبادئ التوجيهية ونتائج توفير اللقاح. على سبيل المثال، تُقيّم الرقابة على الشفافية والمساءلة والشمولية ما إذا كان تحديد الأولويات المبدئية هو أفضل نهج من منظور الشمولية – ربما إذا ما قُورن بإرشادات منظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية ٢٠٢٠).و قد يكون السؤال الآخر هو: هل يمكن لهذه المجموعات الحصول على اللقاحات وهل حصلت على اللقاحات على النحو المنصوص عليه في الدليل؟

المضي قدمًا في المساءلة المتعلقة بعدم المساواة

قد يكون هذا النوع من رقابة الالتزام، لا سيما عندما يكون معتمدًا على أطر الطوارئ، هو أكثر صعوبة في التنفيذ إذا لم يتم تصميم تلك الأطر لتراعي عدم المساواة. وعلى الرغم من الإلحاح الناجم عن الأزمات الخارجية، مثل كوفيد-١٩، إلا أنّ أطر الطوارئ وخطط الطوارئ الوطنية والسياسات المؤسسية لا يزال بإمكانها توفير أحكام للفئات الأكثر ضعفًا وتهشيمًا. على سبيل المثال، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إرشادات حول إجراء تقييمات سريعة للمساواة بين الجنسين لضمان مراعاة التدابير التي تهدف إلى التصدي للجائحة لعواقبها الجنسانية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٢٠ب). وينبغي أن يُنظر للرقابة على الشفافية والمساءلة والشمولية على أنها طريقة لمساءلة الحكومات عن الطريقة التي تُخصص بها الموارد النادرة أثناء الأزمات، وكذلك طريقة لتعلم الدروس من أجل المستقبل. ستكشف المهام الرقابية على الشفافية والمساءلة والشمولية عن الأشخاص الذين تم إغفالهم حتى نتمكن في المستقبل من ضمان أن تكون استجابتنا للأزمات شاملة وقائمة على المساواة قدر الإمكان.

ستكشف المهام الرقابية على الشفافية والمساءلة والشمولية عن الأشخاص الذين تم إغفالهم حتى نتمكن في المستقبل من ضمان أن تكون استجابتنا للأزمات شاملة وقائمة على المساواة قدر الإمكان

مصادر وأمثلة مفيدة أخرى

- المُراجع العام لدى جمهورية فيجي (٢٠١٩) – توفيق الإجراءات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة
- ماري هيلين بيروبي وبيترا شيرنهوفر (٢٠٢٠)، المجلة الدولية للرقابة الحكومية – «كوفيد-١٩: تركيز الرقابة على المنظور الجنساني»
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره. (بدون تاريخ) – «متابعة الاستجابة الجنسانية العالمية لكوفيد-١٩»
- المُراقب العام لويلز (٢٠١٩) – التقدم المحرز في تنفيذ قانون مكافحة العنف ضد المرأة والاعتداء المنزلي والعنف الجنسي
- دليل منظمة العمل الدولية لميسري الرقابة الجنسانية. (يوفر هذا الدليل إرشادات حول كيفية إجراء عمليات الرقابة الجنسانية القائمة على المشاركة في سياق تنظيمي – نوع مختلف من الرقابة عن النوع الذي تم مناقشته في الموجز).
- المجلس العسكري الأندلسي ٢٠١٨ – خطة الرقابة على الميزانية الجنسانية
- مؤسسة الرقابة والمساءلة الكندية (٢٠١٦) – دليل الممارسة للرقابة على المساواة بين الجنسين
- مشروع الجنس والنوع وكوفيد-١٩ (بدون تاريخ) – «أداة تعقب البيانات المصنفة حسب الجنس خلال فترة كوفيد-١٩»
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠ج) – «الدليل السريع: النوع وكوفيد-١٩ والرقابة»

المراجع

المراقب العام لويلز (٢٠١٩)، التقدم المحرز في تنفيذ قانون مكافحة العنف ضد المرأة والاعتداء المنزلي والعنف الجنسي. يُمكن التحميل من خلال الرابط التالي -<https://www.audit.wales/publication/progress implementing-violence-against-women-domestic-abuse-and-sexual-violence-act>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

المُراجع العام لجمهورية فيجي (٢٠١٩)، منع العنف ضد المرأة: توفيق الإجراءات للقضاء على العنف ضد المرأة <http://www.parliament.gov.fj/wp-content/uploads/2019/09/Report-of-the-Auditor-General-Elimination-of-Violence-Against-Women.pdf>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

ماري هيلين بيروبي وبيترا شيرنهوفر (٢٠٢٠)، «كوفيد-١٩: تركيز الرقابة على المنظور الجنساني» (مقال عبر الإنترنت)، صيف، <http://intosaijournal.org/covid19-gender-lens-on-auditing/>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

مؤسسة الرقابة والمساءلة الكندية (٢٠١٦)، دليل الممارسة للرقابة على المساواة بين الجنسين <https://www.caaf-fcar.ca/images/pdfs/practice-guides/Practice-Guide-to-Auditing-Gender-Equality.pdf>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

فيتور جاسبار ومارتن موهليزن ورودا ويكس براون (٢٠٢٠)، «الفساد وكوفيد-١٩» (مدونة صندوق النقد الدولي)، ٢٨ يوليو <https://blogs.imf.org/2020/07/28/corruption-and-covid-19/>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي: كيف يمكن للحكومات مكافحة اتساع نطاق عدم المساواة، [مدونة المنتدى الاقتصادي العالمي]، ٢ مارس <https://www.weforum.org/agenda/2021/03/great-divergence-covid19-recovery-economic/>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

حكومة المملكة المتحدة (٢٠١٠)، قانون المساواة لعام ٢٠١٠ <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/15>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (بدون تاريخ)، دستور جمهورية تنزانيا المتحدة <https://rsf.org/sites/default/files/constitution.pdf>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠١٠)، قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠. يُمكن التحميل من خلال الرابط التالي <https://aceproject.org/ero-en/regions/africa/TZ/tanzania-the-national-elections-act-2010/view/>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

منظمة العمل الدولية (٢٠١٨/٢٠١٧)، «الفجوة الجنسانية في مجال العمل: ما الذي يمنع عودة النساء؟» (التقرير على موقع الويب) <https://www.ilo.org/infostories/en-GB/Stories/Employment/barriers-women#intro>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

صندوق النقد الدولي (٢٠٢١)، الدعم الحكومي أمر حيوي لتساوع الدول إلى اللقاح. يُمكن التحميل من خلال الرابط التالي <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2021/01/20/fiscal-monitor-update-january-2021/>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

منظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل لميسري الرقابة الجنسانية <https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_093425.pdf>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

المجلس العسكري الأندلسي ٢٠١٨، خطة الرقابة على الميزانية الجنسانية <https://www.juntadeandalucia.es/export/drupaljda/cehap_planapg2018_juntaandalucia_eng.pdf>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٠أ) «استجابات سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لكوفيد-١٩): ما تأثير جائحة كوفيد-١٩ على المهاجرين وأطفالهم؟» <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/what-is-the-impact-of-the-covid-19-pandemic-on-immigrants-and-their-children-e7cbb7de/>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (٢٠٢٠ب)، «توقعات التوظيف ٢٠٢٠: مواجهة أزمة الوظائف» <https://www.oecd.org/employment-outlook/2020/>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

مكتب المُراجع العام لجمهورية فيجي (٢٠١٩)، توفيق الإجراءات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة <http://www.parliament.gov.fj/wp-content/uploads/2019/09/Report-of-the-Auditor-General-Elimination-of-Violence-Against-Women.pdf>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

مشروع الجنس والنوع وكوفيد-١٩(بدون تاريخ)، «أداة تعقب البيانات المصنفة حسب الجنس خلال فترة كوفيد-١٩» [مصدر بيانات الموقع الإلكتروني] <https://globalhealth5050.org/the-sex-gender-and-covid-19-project/the-data-tracker/>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

الأمم المتحدة (٢٠٢٠)، موجز السياسات: استجابة شاملة لذوي الإعاقة ضد كوفيد-١٩ <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_persons_with_disabilities_final.pdf>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

الأمم المتحدة (بدون تاريخ)، «الأهداف السبعة عشر» [الموقع الإلكتروني] <https://sdgs.un.org/goals>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨أ)، ما المقصود بعدم إغفال أحد؟ يُمكن تحميل مستند المناقشة من خلال الرابط التالي <https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/what-does-it-mean-to-leave-no-one-behind-.html>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨ب)، ما المقصود بعدم إغفال أحد؟ إطار التنفيذ. يُمكن التحميل المنشور من خلال الرابط التالي <https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/what-does-it-mean-to-leave-no-one-behind-.html>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بدون تاريخ)، «كوفيد-١٩ وأهداف التنمية المستدامة: كيف يمكن تغيير خارطة الطريق للبشرية من خلال جائحة» [تقرير على موقع الويب] <https://feature.undp.org/covid-19-and-the-sdgs/>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وجامعة بيتسبرغ (بدون تاريخ)، «متابعة الاستجابة الجنسانية العالمية لكوفيد-١٩» [الموقع الإلكتروني] <https://data.undp.org/gendertracker/>، تم الاطلاع في ٢٩ أبريل ٢٠٢١.

أخبار الأمم المتحدة (٢٠٢١)، «يصرح الأمين العام للأمم المتحدة، بأنّ كوفيد-١٩ يكشف عن عدم المساواة الاجتماعية، حيث يحصل على لقاح كوفيد-١٩ أعلى ٣٦ مليون فرد» [مقال على الإنترنت]، <https://news.un.org/en/story/2021/04/1089042>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠أ)، «حقائق وأرقام: القيادة النسائية ومشاركتهن السياسية» [تقرير عبر الموقع الإلكتروني] <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠ب)، استبيانات سريعة للتقييم الجنساني حول تأثيرات كوفيد-١٩: وثيقة توجيهية <https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/COVID19survey_Guidance.pdf>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠ج) – «الدليل السريع: النوع وكوفيد-١٩ والرقابة» <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/rapid-guide-gender-covid-19-and-audit-en.pdf?la=en&vs=1231>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٠)، خارطة طريق منظمة الصحة العالمية الحكيمة لتحديد أولويات استخدام لقاحات كوفيد-١٩ في ظل العرض المحدود <https://cdn.who.int/media/docs/default-source/immunization/sage/covid/sage-prioritization-roadmap-covid19-vaccines_31a59ccd-1fbf-4a36-a12f-73344134e49d.pdf?sfvrsn=bf227443_36&download=true>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.

جوني وود (٢٠٢٠)، «أدى كوفيد-١٩ إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين. تُظهر هذه الرسوم البيانية ما يمكننا فعله حيال ذلك» [مدونة المنتدى الاقتصادي العالمي]، ٤ سبتمبر <https://www.weforum.org/agenda/2020/09/covid-19-gender-inequality-jobs-economy>، تم الاطلاع في ٢٨ أبريل ٢٠٢١.